المخاطر الاجتماعية لركود صناعة الأثاث بريف محافظة دمياط

(دراسة ميدانية على العاملين بصناعة الأثاث بإحدى قري محافظة دمياط)

هدى مصطفى عبدالعال محمد*

قسم العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية, كلية الزراعة, جامعة دمياط, مصر.

* البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي:Hoda-mostafa@du.edu.eg

الملخص العربى

يستهدف هذا البحث التعرف على أسباب ركود صناعة الأثاث بريف محافظة دمياط ، وكذلك التعرف على المخاطر الاجتماعية الناتجة عن ركود صناعة الأثاث. ولتحقيق أهداف البحث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها 377 مبحوث بقرية السنانية ، وتم جمع البيانات الميدانية باستخدام أسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية، واستخدم لتحليل البيانات الميدانية التكرارت والنسب المئوية، ,اختبار كا^2، وتوصل البحث لعدة نتائج ميدانية أهمها:أن من أهم اساب ركود صناعة الاثاث بمحافظة دمياط:ارتفاع اسعار الخامات ، مشكلة تسويق الاثاث وتراكمها في المعارض ،ارتفاع تكالبف المشاركة فى المعارض الكبيرة. وأشارت الدراسة الميدانية ايضا إلى وجود علاقة طرديا ذات دلالة احصائية بين متغير ركود صناعة الاثاث وانتشار المخاطر الاجتماعية المتمثلة في(البطالة- الفقر- الاغتراب الاجتماعي-انتشار المشكلات الاسرية- انتشارالمشكلات الاجتماعية) وتوصلت الدراسة لعدة توصيات للحد من مخاطر ركود صناعة الأثاث منها: قيام السؤولين بوضع خطة قوية لتوفير المواد الخام الضرورية لصناعة الأثاث بأسعار مناسبة، تصدير الاثاث الدمياطى خارج مصر.

الكلمات الاسترشادية: ركود صناعة الأثاث، المخاطر، البطالة، الفقر، المشكلات الأسرية والمجتمعية.

المقدمة:

تمثل صناعة الأثاث أهم الموروثات التقليدية التي توارثتها الأجيال، ورمزا للهوية الوطنية التي تجسد تراث الآباء والأجداد. وعلاوة على دورها في ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية، فهي تساهم في معالجة كثير من المشاكل الاجتماعية من خلال دورها في خلق فرص عمل مضمونة الدخل وذلك من خلال تشغيل رأس المال بطرق نشطة، الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة والهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الصناعية المستحدثة، ومن ثم فإن ركود تلك الصناعة يساهم في انكماش وتهميش قاعدة العمالة الحرفية الماهرة في تلك الحرفة بمحافظة دمياط والتي تعد من أبرز المحافظات في مجال صناعة الأثاث. الأمر الذي يؤدي الى البطالة واهدار للموارد البشرية وضياع مقومات التنمية، بالإضافة الى حرمان الفرد من حقه في التمتع بمستوى معيشي لائق وحرمانه أيضا من حقه في إشباع حاجاته الإنسانية الأساسية، وبالتالي ينعكس ذلك على المجتمع حيث يزداد معدل الجرائم والتفكك الأسري والاجتماعي هذا مما يؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي داخل المجتمع.

المشكلة البحثية:

تعد مشكلة ركود صناعة الأثاث بمحافظة دمياط أزمة اقتصادية اجتماعية، إذ أن الأمر لا يقتصر على النسق الاقتصادي فحسب، إنما يشمل كافة الأنساق الاجتماعية الأخرى، حيث تصيب مشكلة ركود صناعة الأثاث المجتمع بالاضطراب وانتشار البطالة وما يترتب عليها من انتشار مخاطر اجتماعية. ومن هذا المنطلق تتضح مشكلة الدراسة، والتي يمكن بلورتها في تساؤل رئيسي مؤداه: ما هو تأثير ركود صناعة الأثاث كإحدى صور الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النسق الاقتصادي على انتشار المخاطر الاجتماعية بريف محافظة دمياط ؟

وتهدف الدراسة الى : التعرف على أسباب ركود صناعة الأثاث بريف محافظة دمياط, التعرف على المخاطر الاجتماعية لركود صناعة الأثاث, التعرف على العلاقة بين ركود صناعة الأثاث وانتشار المخاطر الاجتماعية. التوصل لبعض المقترحات للتقليل من المخاطر الاجتماعية لركود صناعة الأثاث.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية صناعة الأثاث بوصفها مصدر دخل أساسي أو مساند للعديد من الأسر في مدن وقري محافظة دمياط والمحافظات المجاورة لها، خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي يعاني منها السكان نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر، مما يجعل ركود هذه الصناعة يسهم في انتشار العديد من المخاطر الاجتماعية لأرباب هذه الحرفة

الأهمية التطبيقية: يسهم هذا البحث في التنبيه الى خطورة ركود صناعة الأثاث وانتشار البطالة ، وما يمكن أن تضيفه نتائج البحث الميدانية في معرفة الأسس التي يمكن الاستعانة بها في معرفة الأثار المترتبة على ركود صناعة الأثاث وخطورة هذه المشكلة وما تفرزه من آثار سلبية على مستوى الفرد و الأسرة أو المجتمع وربما يؤدي الى عرقلة استدامة التنمية الريفية.

الإطار النظري

تؤدي صناعة الأثاث دورا مهما في استدامة تنمية المجتمعات الريفية من خلال مساهمتها فى دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع، فهذه الصناعة تهتم بالشرائح الاجتماعية الأكثر حاجة أو الأشد فقرا، مما يؤدي إلى خفض التباين بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، ومن ثم فإن هذه الصناعة تسهم في التخفيف من حدة الفقر. بالإضافة الى خلق

فرص عمل منتجة على أسس حقيقية، وهو ما يعني قدرة قطاع صناعة الأثاث على تشغيل أعداد ضخمة من البشر، وتحويلهم من طاقة عاطلة إلى طاقة منتجة وتعمل أيضا على تنمية استغلال موارد البيئة المحلية، واستخدام الخامات المحلية البيئية المتوفرة، وفقا لمبدأ التنمية المستدامة بحيث تشبع احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بالأجيال القادمة. كما تسهم صناعة الأثاث في رفع مستوى المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد القومي، وقدرتها على التكيف مع تغير رغبات المستهلكين وأذواقهم بدرجة أسرع من تكيف الصناعات الكبيرة. (الهياجي، 2020: 111-112)

لذلك تعد صناعة الأثاث من أهم مداخل التنمية الريفية المستدامة لمواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الطارئة والمستقرة، وأحد أهم عوامل التمكين الاجتماعي لدعم المحاولات المحلية المتفرقة للتنمية الريفية المعتمدة على الذات، وهذا هو التوجه التنموي الجديد في علم اجتماع التنمية، الذي ينظر إلى الصناعات الحرفية باعتبارها مدخلا للتنمية المستدامة في مجتمعاتها المحلية (الهادي ،2006: 11).

ركود صناعة الأثاث:

يعرف الركود اصطلاحا بأنه: "الحالة التي تشهد هبوطا في مستويات الناتج الكلى والدخل الكلى والتوظيف والتجارة الخارجية، أي أنه تراجع في النشاط الاقتصادي العام، كما تعرف فترات الركود بأنها: "الفترات التي ترتفع فيها معدلات البطالة في حين يتباطأ الإنتاج الصناعي أو المبيعات"(الغباشي، 2006: 14).

ومن مظاهر الركود ظهور شلل في الأسواق نتيجة صعوبة تصريف السلع والخدمات، وانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية أكثر من مرة (دوابة، 2002: 36).

ويعرف مصطلح الركود الاقتصادي بأنه حالة من الضمور الاقتصادي العام، تتميز بانكماش الطلب ونمو البطالة بين أفراد القوة العاملة، وتوقف آلات الإنتاج من العمل، وتقليص حجم الأموال المخصصة للاستثمار والمشروعات الجديدة، مما يسبب انخفاضا في الناتج القومي (جمعة، 2000: 287).

أما مفهوم ركود صناعة الأثاث فيشير في معناه البسيط زيادة المعروض من السلع والخدمات عن حجم الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها وانخفاض معدل دورانها لدى المستهلكين، وكذلك خفض معدل تداول النقود لديهم (محيي الدين، 2002: 1). فمن مظاهر ركود صناعة الأثاث، تراكم المخزون السلعي نتيجة لضعف الطلب الفعال عن مواجهة العرض القائم في أسواق السلع والخدمات (لطفى، 2001: 99). ومن هنا فالركود هو تلك الحالة التي تلحق الضرر بالأسس الرئيسية للنشاط الاقتصادي (حسن، 2000: 435).

وعلى الرغم من الأهمية التي يحظى بها قطاع صناعة الأثاث باعتبارها النواة الرئيسية للتنمية الصناعية والاقتصادية - وقدرتها على التكيف والصمود أمام التغيرات التي تحدث في المناخ العام للاستثمار؛ وذلك لارتباطها بعدة متغيرات تتعلق بمصدر التمويل، وظروف سوق الصناعة الصغيرة ودرجة ارتباطها ببقية الأسواق داخل الاقتصاد، أو درجة ارتباطها بالسوق الخارجي، إلا أنه تعاني من العديد من المشكلات والاختلالات التي تجعلها أكثر هشاشة وعرضه للتأثر بالأزمات والمشكلات المجتمعية الطارئة كأزمة الركود الاقتصادي (يسري، 1996: 26-27).

فقد أشار الهياجي(2020: 108-109) إلى أهم وأبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأثاث والتي تتمثل في:

التطور التكنولوجي الذي أحدث تغيرات بنائية في المجتمعات شملت جميع مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

عدم قدرة الحرفيين على مواكبة العصر الحديث في عملية التصنيع؛ نتيجة عدم توفر البنية التحتية، والآلات، والمعدات اللازمة لتطوير صناعة الأثاث.

عدم توفير التمويل اللازم لدعم قطاع صناعة الأثاث.

غياب القوانين التي تحمي قطاع صناعة الأثاث، وتدعم الحرفيين، وتقدم لهم التسهيلات اللازمة.

ارتفاع تكاليف الإنتاج، وصعوبة تصريفها محليا؛ مما أدى إلى إغلاق بعض الورش اليدوية.

تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع صناعة الأثاث، وعدم التنسيق فيما بينها.

المنافسة الشديدة من المنتجات الحرفية المماثلة المستوردة.

ضعف التسويق والدعم الإعلامي للمنتجات الحرفية.

المخاطر الاجتماعية لركود صناعة الأثاث:

حينما تترك المشكلات الاجتماعية لفترة طويلة من الزمن، فإنها من ناحية تنتشر على ساحة المجتمع حتى تأتي على كامل خريطته، ومن ناحية أخرى تبدأ في إنتاج مشكلات أخرى ومن ثم فهي تؤدي في النهاية إلى تهميش الفئة التي تعاني من هذه المشكلة وإقصائها عن المساهمة في مسيرة المجتمع وتنميته وتماسكه، وفي هذه الحالة فإنها تشكل خطورة اجتماعية. (المناور، 2018: 14).

وينظر أولريش بيك الى المخاطر الاجتماعية على أنها كل ما يحدث داخل النسق الاجتماعي وينتج عن عوامل عديدة مثل الفقر وعدم المساواة والتهميش وتردي جودة الحياة، وهي مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أو هي بلوغ المشكلة الاجتماعية ذروتها واتساع نطاقها بشكل يهدد كيان المجتمع واستقراره. (القرنفلي ،2020: 452).

ويمكن تعريف مفهوم المخاطر بأنها "كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف، وعلى البشر، والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون انعكاس لأحداث سيئة غير متوقعة ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين، أوقد تكون ناتجة من أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر (ليلة، قنديل، ٢٠٠٨: ٣٧).

لذلك تعرف المخاطر بأنها عبارة عن مجموعة من التهديدات التي تتفاوت في شدتها، وتتوزع بين خسائر تلحق برأس المال البشري، وخسائر تلحق بالمجتمع بما يؤثر سلبا في حياة أفراده ورفاهيتهم وأمنهم الاجتماعي (المناور، 2015: 5)

ويوجد نوعين من المخاطر الاجتماعية ظاهرين للعيان، الأول: المخاطر الاجتماعية ذات التأثير والانعكاس الاقتصادي "كالخلل في سوق العمل، والبطالة، والتهميش، والإقصاء الاجتماعي، وسيادة النمط الاستهلاكي للمواطنين". النوع الثاني: ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية ذات الآثار والانعكاسات على البناء الوظيفي للأسرة بجميع مكوناتها (الشباب، الطفولة، المرأة)، ويمكن حصر أهمها في ثلاثة جوانب أساسية. الأول: خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة، وتخلخل في الأدوار الرئيسة للأسرة. الثاني: ازدياد حالات الطلاق بين شريحة الشباب وشريحة كبار السن؛ الأمر الذي فرض تحديات تنموية جديدة. الثالث: قصور في دور الدولة في تلبية احتياجات المواطنين ومتطلباتهم، وتردى في الخدمات والمرافق العامة للدولة؛ مما ينعكس على جودة الحياة ومطالبات المواطنين بتحسين أوضاعهم؛ الأمر الذي يعكس مخاطر من نوع جديد بأن يحصل ذوي الدخل المحدود على خدمات دون المستوى وأقل جودة (زايد، 2013: 11).

ويمكن تحديد مفهوم المخاطر الاجتماعية إجرائيا بأنها المخاطر والمشكلات الناتجة عن ركود صناعة الأثاث، والتي يمكن تحدث ضررا على مستوي الأفراد والجماعات التى تعيش فى البناء الاجتماعى، كالإضرار بالعلاقات الاجتماعية وتفشي الظواهر الاجتماعية السلبية التى تؤثر على المسيرة التنموية للمجتمع الريفي.

ويمكن الاشارة لبعض المخاطر الاجتماعية لركود صناعة الأثاث

البطالة:

تشكل البطالة أحد المخاطر الاجتماعية الكبيرة التي لها تأثيراتها السلبية للعاطلين والأسرة واستقرار المجتمع، فهي ذات خطورة بالنسبة للفرد العاطل لأنها قد تدفعه إلى طرق وسلوكيات انحرافيه وإجرامية تشكل مشكلات جديدة ومضافة، كما أنها ذات خطورة بالنسبة للأسرة لأن وجود عدد من العاطلين في الأسرة يحرمها من الحصول على قيم مضافة لو كان يعملون، إضافة إلى أنهم بسلوكياتهم المنحرفة، يشكلون ضغوط على بناء الأسرة قد تؤدي إلى تفكك الأسرة، كما أن وجود ظاهرة البطالة وتراكم معدلاتها يشكل خطورة على المجتمع، لأنه يدفع بهؤلاء العاطلين لأن يكونوا مصدر تهديد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع (القرنفلي ،2020: 428).

فالأثار الاجتماعية السلبية للبطالة متعدد ودائمة ،فهي تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من المخاطر الاجتماعية المختلفة ، أي من البطالة إلى الإقصاء ، من الإقصاء إلى التهميش ومن التهميش إلى الجوع، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواه بين أفراد المجتمع ، مما يصعب على المجتمع تحقيق التكامل بين أفراده ، حيث يظهر الفقر عندما ينعدم دخل الفرد العامل، أو حين يقتصر دخله على اشباع الحاجات الأساسية.(خياري ، ابراهيمي ، 2014: 207)

تفشي ظاهرة الفقر:

تعتبر مشكلة تفشي ظاهرة الفقر بمثابة مشكلة كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر، وفي ظروفهم وفي تطلعاتهم وأرزاقهم، ولعل أخطر نتائج الفقر أنه يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أثمن ما في الوجود، وتنبعث ظاهرة الفقر من منطلقات إيديولوجية واقتصادية وثقافية، والفقر ليس صفة، بل هو حالة يمر بها الفرد تبعا لمعايير محددة، فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية، وهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة. كما أنه يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسته من جهة أخرى. (المناور، ثامري،2018: 22)

ولاشك أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من الشعور بالرفض والعداء تجاه المجتمع، وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها مما يؤدى إلى الانحراف والسلوك الاجرامي سواء فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس أو الاعتداء على المجتمع، إضافة إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية (القرنفلي، 2020: 426).

التهميش الاجتماعي للحرفيين

ينظر الى عملية التهميش على أنها إحدى العمليات الرئيسية لأي نظام اجتماعي طبقي، فالقوى الاجتماعية صاحبة المصالح الرئيسية والنفوذ داخل النظام، تمارس وظيفتي الجذب والطرد باستمرار للحفاظ على تلك المصالح وهذا النفوذ (عيسى ،1999: 142).

معنى ذلك أن التهميش عملية عمدية يقوم بها فرد أو جماعة بهدف محاصرة فئة اجتماعية لكي تمتثل لنمط من أنماط الاستغلال والتفاوت، وهو عملية مستمرة تجلب إليها أجيالا جديدة وتسهم بذلك في إعادة الإنتاج الاجتماعي، يشعر أفرادها بالاغتراب وعدم القدرة على المقاومة، مستغرقين في مشكلات يومية تستنزف كل جهودهم وقواهم (قيرة، 2003: 60).

فالتهميش يشير إلى أولئك الأفراد أو الجماعات الذين يعيشون في فضاءات معينة وفي ظل ظروف تاريخية محددة، غير القادرين على التكيف مع البيئة الثقافية - الاجتماعية والبيئة الطبيعية على حد سواء، ويدخلون ضمن الهامشية الاجتماعية لأنهم مستبعدين عمدا عن معظم النواحي الاجتماعي والاقتصادية والسياسية وأيضا العمرانية وبذلك فإنهم يشكلون كما بشريا مهملا في منطقة ما (قوندي، 2016: 179-180).

من هنا يتم النظر إلى الفئة الهامشية باعتبارها فئة تقع خارج نطاق النظام المهني ينقصهم التدريب والمهارة العالية، يعانون من البطالة السافرة والبطالة المقنعة، كما أنهم خارج نطاق قوة العمل الفعلية (Maxwell,1993: 234).

وفي العشر سنوات الأخيرة انتشرت المصانع الكبيرة بمدينة دمياط الجديدة والقديمة لتواكب التطور المستمر وسرعة الإنتاج مع رفع معدل

الجودة للالتزام بمواعيد التصدير للدول الأجنبية مع إضافة الميكنة الحديثة. ولقد كان لظهور بعض الماكينات الحديثة بدمياط السبب في فقد العديد من العمالة الماهرة فرص عملهم نتيجة لاستغناء الورش والمصانع عنهم واستبدالهم بالماكينات. ففقد أرباب هذه المهن فرص عملهم مما اضطرهم للعمل بمهن أخرى غير صناعه الأثاث. ونتيجة لذلك فقدت صناعة الأثاث بدمياط مجموعه من أمهر الصناع والحرفيين واستبدلوا بماكينات حديثه قد تؤدي إلى فقد المنتج الدمياطى ميزه الصنعة اليدوية التي تعتبر ثروة قومية. (هندي، 2016 :54)

التوجهات النظرية المفسرة للمخاطر الاجتماعية لركود صناعة الاثاث

يشير روبرت ميرتون إلى أن المشكلة الاجتماعية لها جانبين، جانب ظاهري والآخر كامن، فالجانب الظاهري للمشكلة الاجتماعية يعني أي مشكلة ظهرت على سطح الحواس والمدركات، بحيث أن القائمين على تحديد المشكلات الاجتماعية قد أدركوا ماهيتها ضارة بالمجتمع ومن ثم سيسعون إلى الحد منها والقضاء على العوامل المسببة لانتشارها. أما الجانب الكامن للمشكلة الاجتماعية: هي مشكلة موجودة في الواقع، ولكن لم يدركها القائمين على حل المشاكل الاجتماعية، ولم يدركوا مدي خطورتها على المجتمع (قناوي، 2012: 62).

ويرى دوركايم من خلال نظرية التضامن الآلي والعضوي وعدم المساواة أن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والآلات وإحلالها بدلا عن العمال والصناعات الحرفية الصغيرة أدت إلى اغتراب العمال عن جماعاتهم الأولية خاصة الأسرة، كما خلقت المظاهر الجديدة للحياة الصناعية نوعا من التوتر والمشكلات. (عبدالرحمن،2006 : 326)

وإن البطالة تؤدي إلى العزلة الاجتماعية وسقوط العاطلين عن العمل في الأنومي، مما يؤدي إلى تراجعات خطيرة في النظام الرأسمالي، وترك أثار سلبية على المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع(الدراوشة ، 2014 : 192)

الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الراهنة:

تم الاطلاع على عدة دراسات تتعلق بموضع الدراسة الراهنة وهو المخاطر الاجتماعية لركود صناعة الاثاث، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها بعض هذه الدراسات أن الركود الاقتصادي أثر بالسلب على نمو صناعة الأثاث في دمياط، وذلك وفقاً لما توصلت إليه نتائج دراسة عوض (2015) وتجلت مظاهر العجز والتأثير السلبي في: عدم قدرة رب العمل على دفع قيمة المواد الخام اللازمة لصناعة الأثاث، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في معدل إنتاجية الورش الحرفية المصنعة للأثاث في مجتمع الدراسة ، أما نتائج دراسة هنداوي(2016) فقد توصلت الى أن مهارة العامل الدمياطي تواجه مشاكل عديدة أهمها انخفاض كفاءة هذا العامل والعزوف عن العمل بالحرفة بسبب التكنولوجيا الرقمية ، زيادة أسعار الخامات المستوردة ، غياب الدولة والمؤسسات المعنية في إيجاد حلول لصغار المصنعين والحرفيين ، وغياب منافذ التسوق محليا وعالميا. في حين توصلت دراسة معبد، وأخرون (2020) الى أن صناعة الأثاث مازالت تعاني من نفس المشكلات في وقتنا الحالي التي كانت تعاني منها من قبل، مثل مشاكل نقص الخامات الجيدة وتعويضها بخامات رديئة، ومشاكل التخفيف في الصنعة لتقليل كلفة الإنتاج ، تشتت القوي الصناعية بسبب رغبة كل عامل في الانفراد بنفسه. واشارت أيضا نتائج دراسة حسن (2020) الى أن هناك عدد من المشكلات التي لا يزال يعاني منها قطاع الصناعات الحرفية واليدوية مثل تعدد الفاعلين المحليين في صنع السياسات المتعلقة بهذه الصناعة في مصر وعدم وجود سياسة عامة للصناعات الحرفية.

ويتضح من مجمل العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة أنها انشغلت بأسباب ركود صناعة الأثاث أثارها على متغيرات اقتصادية واجتماعية تمثلت في الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار، وانشغالها أيضا بأوضاع الحرفة ونموها واندثارها ،ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة البحثية التطرق للمخاطر الاجتماعية للبطالة والفقر نتيجة ركود هذه الصناعة على مستوى الفرد والاسرة والمجتمع.

الفروض الاحصائية:

لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض معدل انتاجية الورش فى الشهر وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-الإغتراب الاجتماعي-المشكلات الأسرية- تزعزع استقرار المجتمع)

لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة مخزون الأثاث وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر- الإغتراب الاجتماعي-المشكلات الأسرية- تزعزع استقرار المجتمع)

لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-الإغتراب الاجتماعي-المشكلات الأسرية-تزعزع استقرار المجتمع).

المنهجية البحثية والأدوات المستخدمة:

نوع الدراسة والمنهج المستخدم: يقع البحث ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق، وتحليلها، وتفسيرها واستخلاص دلالتها بصدد إصدار تعميمات بشأن الظاهرة التي تدرس. واعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي الذي يعتمد على الاتصال المباشر بالعينة.

مجالات البحث:

المجال الجغرافي: أُجريت الدراسة البحثية في قرية السنانية التابعة لمركز دمياط بمحافظة دمياط ، وهي اكبر قرى محافظة دمياط من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 12 كم^2، وعدد سكانها 39,767 ألف نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2017)، وتعتبر هذه القرية من أكبر القري المنتجة للجوافة والبلح والمانجو على مستوي المحافظة، وتم اختيار قرية السنانية وفقا لمعيار كثافة انتشار العمل الحرفي المتخصصين في صناعة الأثاث بين سكانها ، حيث بلغت كثافة العاملين بصناعة الأثاث بقرية السنانية 80,8% من اجمالي عدد العاملين من السكان.

المجال البشرى وحجم العينة: تكون المجتمع البحثي من جميع الحرفيين والعاملين بالورش المتخصصة في صناعة الأثاث بقرية السنانية بمركز

دمياط،(ونظرا لعدم توافر بيانات إحصائية رسمية لإجمالي عدد الورش العاملة في مجال صناعة الأثاث بالمناطق الريفية ، فبعضها مسجل بالغرفة التجارية والبعض الاخر غير مسجل بها) اصبح المجتمع الاحصائي غير معلوم.

ولتعيين حجم العينة(n) لمجتمع احصائي غير معلوم تم استخدام معادلة ستيفن ثامبون . Thompson Steven K,(2012 : 59-60) ،وهي كالتالي:

حجم العينة(n) =P(1-P)+ (d^2/z^2) (N-1) P(1-P)/N

حيث (N)حجم المجتمع الأصلي= 20494 ذكر(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018)، و(z)الدرجة المعيارية لمستوى المعنوية(0،05) ومستوى الثقة(0،95) وتساوى(١،٩٦)، و(d)نسبة الخطأ وتساوى(0،05)، و(P)القيمة الاحتمالية وتساوي(٠،٥٠)؛ وبتطبيق المعادلة السابقة على مجتمع الدراسة تكون إجمالي حجم العينة العشوائية الملائمة هي (**377**) فرد.

المجال الزمني: جمعت البيانات الميدانية بواسطة استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية فى الفترة من منتصف شهر فبراير وحتى أوائل شهر ابريل 2023م.

المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية للبحث: تمت المعالجة الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات المدروسة، واختبار كا^2 لاختبار الفروض البحثية.

وصف خصائص العينة البحثية:

تناول هذا الجزء من البحث وصف مفردات العينة البحثية، حيث تم تناول أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمفردات العينة البحثية، وتشير النتائج بجدول (1) أن غالبية أفراد العينة البحثية في سن العمل حيث بلغت نسبة فئة السن من 36-51 سنة 47,5% يليها فئة السن من 20-35 سنة 38,7% من اجمالي حجم العينة، وأن غالبية أفراد العينة البحثية متزوجين بنسبة 63,7% من اجمالى حجم العينة البحثية.

وتبين أيضا أن حجم الأسرة الأكثر شيوعا بين أفراد العينة البحثية هي الأسرة المكونة من (4-6) أفراد بنسبة 57,0%، يلها الأسرة المكونة من أقل من ثلاث أراد بنسبة 38,0% وهي غالبية الأسر التي تكونت حديثا، اما حجم الاسر المكونة من (7-9) أفراد فكانت نسبتها 5,0% فقط وهي نسبة صغيره وتتمركز عند شيوخ الصنعة أو كبار الحرفيين، حيث يمثل الذكر لديهم ثروة بشرية لحرفة وصناعة الاثاث ورغبتهم لتوريث هذه الحرفة لأبنائهم.

وأشارت نتائج جدول (1) أيضا الى انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة البحثية حيث بلغ نسبة الفئة الحاصلة على شهادة ابتدائية 39,2%، يليها الفئة الحاصلة على مؤهل متوسط بنسبة 33,4% من إجمالي حجم العينة البحثية، مما يدل على أن غالبية المبحوثين اكتسبوا مهارات الحرفة بالممارسة، أو لجأوا لهذه الحرفة نتيجة التسرب من التعليم.

وأشارت النتائج أيضا إلى أن معظم أفراد العينة البحثية صنايعية، حيث بلغت نسبتهم 48,3%، يليها فئة مالك الورشة بنسبة 38,7% من اجمالي حجم العينة البحثية

ويوضح الجدول السابق ان غالبية أفراد العينة البحثية تمتهن هذه الحرفة منذ سنوات طويلة، حيث بلغت نسبة من يعملون بهذه الحرفة لمدة من 10 الى 20 سنة 46,1%، يلها من يعمل بهذه الحرفة لأكثر من 20 سنة 27,9% من اجمالي حجم العينة.

وتوضح نتائج الجدول السابق أن أجر الحرفي يعكس قدر من الارتفاع إذا ماقورن بأجر موظف حكومي، فقد بلغت نسبة الفئة ذات الدخل الأسبوعي من 300-900 جنيه 49,6% ويرجع ذلك إلى أن النسبة الأكبر في أفراد العينة البحثية هم الصنايعية والذين يتقاضون أجرا أسبوعيا مرتفعا نظرا لمهارتهم الفائقة في صناعة الأثاث، يلها من يحصلون على دخل اسبوعى أقل من 300 جنيه بنسبة 36,3%، ثم جاءت نسبة من يحصلون على أجر اسبوعي من(900-1200) جنيه 12,5% من اجمالي حجم العينة البحثية، هذه الأجور تعكس مدى تمسك أبناء محافظة دمياط بحرفة صناعة الأثاث والاستمرار فيها لتحقيق مستوي معيشي ملائم.

مظاهر الركود في صناعة الأثاث:

تم قياس متغير ركود صناعة الأثاث من خلال قياس عدة متغيرات فرعية والتى تمثلت في :انخفاض معدل الانتاجية في الشهر ، عدد ساعات العمل اليومية بالورشة، انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة المخزون:

معدل انتاجية الورشة في الشهر:

تشير بيانات الجدول رقم(2) إلى توزيع عينة الدراسة وفقا لمعدل الإنتاجية الشهرية في السابق فيما قبل خمس عشر سنوات مضت وفي الوقت الراهن، وذلك بقصد المقارنة بين معدل الإنتاجية، ومن ثم الكشف عن تأثير الركود على معدل الإنتاجية الحقيقية للورشة الحرفية، حيث يلاحظ من بيانات الجدول أن ثمة تأثيرا واضحا للركود فى صناعة الأثاث انعكس بشكل واضح على معدل إنتاجية الورشة الحرفية في محافظة دمياط، فقد كانت الورشة في السابق تنتج من 4-6 حجرات شهريا بنسبة 47.4% وكذلك تنتج في المتوسط شهرياً ما بين 6-8 حجرات من الأثاث بنسبة 13.5% . أما الآن فقد تغير الوضع، فقد أصبح المعدل الأكثر تحققاً للورشة هو أقل من حجرتين بنسبة 52.6 %، في مقابل نسبة منخفضة لمعدل الإنتاجية الأعلى. وهذا الانخفاض في معدل الإنتاجية انعكس بطبيعة الحال على العالة الحرفية التي انخفضت بشكل واضح في هذا القطاع، ومع استمرارية صناعة الأثاث ستتقلص حجم هذه العمالة الحرفية المدربة. وفي هذا السياق، فقد أشارت حالات الدراسة من أصحاب الورش إلى أن الورش الحرفية الكبيرة صارت تلجأ إلى أساليب تحايلية كثيرة للحصول على طلبات إنتاج، وهذا لم يكن وارداً فيما قبل، حيث كان هناك إقبال واضح وغير محدود على المنتج من الأثاث في محافظة دمياط، غير أن دخول المنتجات الصينية والتركية من الأثاث السوق المصري، ساهمت هي

الأخرى على ركود في صناعة الأثاث الدمياطي، هذا فضلا عن منافسة بعض المناطق الأخرى في جمهورية مصر العربية في تصنيع الأثاث بأسعار منخفضة، ساهم بدوره في إحداث ركود في الصناعات الحرفية في محافظة دمياط.

عدد ساعات العمل اليومية بالورشة:

ويوضح الجدول (3) انخفاض عدد ساعات العمل اليومية لغالبية المبحوثين حيث بلغت نسبة من يعملون لمدة أقل من ست ساعات في اليوم 50,1% يليها من يعملون من خمس ست لثماني ساعات بنسبة 35,8% من إجمالي حجم العينة البحثية

انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة المخزون:

تشير نتائج جدول (4) إلى مستوي انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة المخزون من الاثاث، حيث بلغت نسبة الانخفاض بدرجة عالية 81.0% من اجمالي حجم العينة. فقد تبين أن السبب الأول في انخفاض الإنتاجية هو ارتفاع اسعار الخامات وانعكاسها على أسعار الموبيليا ، أما السبب الثاني فى انخفاض الإنتاجية تمثل في احتكار بعض التجار استيراد الخشب والتحكم في سعرة. وتمثل السبب الثالث في انخفاض الإنتاجية في مشكلة تسويق المنتجات الحرفية وتراكمها في المعارض ، وهذا مؤشر يدل على ارتفاع ركود السلع والبضائع مما ينعكس على الإنتاجية التي تنخفض مع قلة الطلب. أما السبب الرابع تمثل فى مشكلة ارتفاع تكاليف المشاركة في المعارض الكبيرة، وهذا المشكلة تعد أكثر معوقا في ركود صناعة الأثاث، لأن معظم الورش الصغيرة تعد مشروعات صغير لايزيد فيها عدد العمال عن خمس عمال، وهذا يضعف من قدرة هذه الورش من تنظيم معارض كبيرة لترويج منتجاتها بتكلفة منخفضة ، وبالتالي تصبح هذه الورش فريسة لاستغلال التجار والسماسرة.

والسبب الخامس تمثل في اقبال الناس على الأثاث الصيني لان مودرن وسعره أرخص ، ويرجع سبب هذه المشكلة إلى ضعف رعاية وحماية الدولة للحرفي وسمحت من البداية استيراد مثل هذه النوعية من الأثاث وادخلته السوق المصري دون مراعة تكافؤ الفرص خاصة السعر.

مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة.

ويوضح جدول (5) أن تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة جاءت بدرجة عالية، حيث بلغت نسبة فئة التأثير العالية 65.8% من اجمالي حجم العينة . ويرجع ذلك إلى اضطرار صاحب الورشة لتسريح العمال بسبب قلة البيع، أو يدفع للصنايعي نصف يومية بسبب قلة الإنتاج ، بالاضافة الى بعض الورش تقوم باستبدال العامل الأوميجى بماكينة (CNC).

مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار الفقر:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار الفقر . ويشير جدول (6) إلى أن ركود صناعة الأثاث أثر على انتشار الفقر بدرجة عالية بنسبة 49.3% من اجمالي حجم العينة. ويرجع ذلك إلى عجز رب الأسرة لمواجهة غلاء الأسعار، وضعف قدرة رب الأسرة على توفير الاحتياجات الاساسية للبيت فيقع صاحب الورشة فريسة للاستدانة والقروض، بالاضافة لعدم قدرة الأسرة على الادخار، فتضطر الأسرة تخفيض نفقاتها على (قلة الاكل- اللبس-العلاج).

مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار مشكلة الاغتراب الاجتماعي:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار مشكلات التهميش الاجتماعي للعمال(الاغتراب)، ويوضح جدول (7) أن ركود صناعة الأثاث على أثر على انتشار مشكلة الاغتراب الاجتماعي بدرجة عالية ، حيث بلغت نسبة التأثير بدرجة عالية 70.8% من اجمالي حجم العينة. حيث تؤثر مشكلة ركود صناعة الأثاث سلبيا على تكوين شخصية العامل الحرفي وسلوكه النفسي، ويتولد لديه اغتراب نفسي اجتماعي يتمثل في الاحساس بالضياع والإحباط ، والشعور بالقلق والعصبية والشعور بالتشاؤم والبعد عن الناس ،وفقدان الثقة بالنفس ، بالإضافة إلى أن الفراغ أدى إلى انتشار العلاقات غير الشرعية بسبب صعوبة تكاليف الزواج ، هذا الاغتراب يعزل العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة ، فيضعف انتماءه لوطنه نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة.

مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية، وأشارت نتائج جدول (8) إلى أن تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية للعامل الحرفي جاء بدرجة متوسطة حيث بلغت نسبة التأثير فى الفئة المتوسطة 49.1% من اجمالي حجم العينة. حيث ينتج عن مشكلة ركود صناعة الأثاث مشكلة البطالة التي تمثل خطرا يهدد استقرار الأسرة، فتؤثر على علاقة الفرد بزوجته أو علاقته بأولاده، فقد تضطر الأسرة للاستدانة ، فتكثر المشاكل الاسرية المتمثلة في ازدياد حالات الطلاق ، وحدوث خناقات بين الزوجين مما يؤدي إلى تغيب الأب عن المنزل طول النهار ، بالإضافة لحدوث مشاجرات مع الأبناء ، وأخيرا نتيجة تحمل الاسرة عبء الانفاق على الفرد العاطل عن العمل تنشأ مشكلة معايرة الأسرة للعاطل وسوء معاملته ، ودفعه وتشجيعه على الهجرة غير الشرعية.

مخاطر ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع:

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على عدة مؤشرات تمثل مخاطر ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع، ويوضح جدول (9) أن تأثير ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع جاء بدرجة عالية، حيث بلغت نسبة التأثير في الفئة العالية 70.0% من اجمالي حجم العينة،

ويتجلى مظاهر الركود في صناعة الأثاث في انتشار البطالة والفقر وانخفاض المستوي المعيشي، وبالتالي ينشأ ما يسمي بالحرمان الاجتماعي لهذه الفئة، حيث لايشاركون في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع ، ويؤدي هذا الحرمان إلى انهيار القيم والمعايير الاجتماعية وحالة من انتشار أمراض اجتماعية تمثل في انتشار سلوكيات منحرفة(سرقة ، انتحار، ادمان، خطف) ، خسارة العمالة الماهرة وعجز الدولة عن توفير فرص العمل، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة أكثر خطورة تهدد استقرار المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وهي: هجرة العمالة الماهرة خارج مصر بحثا عن العمل ونقل تراث الحرفة لبلاد أخرى مما يؤدي الى ضعف عملية التنمية الاقتصادية بمصر.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض الاحصائية، تم استخدام اختبار مربع كاى ($كا^2$) ، وذلك للتعرف على دلالة العلاقة بين متغيرات ركود صناعة الأثاث انتشار المخاطر الاجتماعية ، والجدول رقم(10) يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

أولا- النتائج المتعلاقة بالعلاقة بين انخفاض معدل انتاجية الورش فى الشهر وانتشار المخاطر الاجتماعية:

بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 165.2 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش فى الشهر وانتشار البطالة.

و بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 141.5 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش فى الشهر وانتشار الفقر.

كما بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 119.58 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش فى الشهر وانتشار الاغتراب الاجتماعي بين افراد العينة البحثية.

وبلغت $كا^2$المحسوبة 88.9 هى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش فى الشهر وانتشار المشكلات الأسرية.

وأخيرا بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 74.3 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض معدل انتاجية الورش فى الشهر وتزعزع استقرار المجتمع.

وبناءا على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائي الأول " - لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض معدل انتاجية الورش فى الشهر وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-الإغتراب الاجتماعي-المشكلات الأسرية-تزعزع استقرار المجتمع) ، وقبول الفرض البديل" توجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض معدل انتاجية الورش فى الشهر وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-الإغتراب الاجتماعي-المشكلات الأسرية-تزعزع استقرار المجتمع)

ثانيا- النتائج المتعلاقة بالعلاقة بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار المخاطر الاجتماعية:

بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 180.8 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار البطالة.

و بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 147.1 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار الفقر.

كما بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 167.8 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار الاغتراب الاجتماعي بين افراد العينة البحثية.

وبلغت $كا^2$المحسوبة 120.9 هى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار المشكلات الأسرية.

وأخيرا بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 116.9 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وتزعزع استقرار المجتمع.

وبناءا على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائي الثاني " - لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-الإغتراب الاجتماعي-المشكلات الأسرية-تزعزع استقرار المجتمع) ، وقبول الفرض البديل" توجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض حركة البيع والشراء وتراكم المخزون وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-الإغتراب الاجتماعي-المشكلات الأسرية-تزعزع استقرار المجتمع)

ثالثا- النتائج المتعلاقة بالعلاقة بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المخاطر الاجتماعية:

بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 80.3 وهى قيمة غير معنوية ، مما يؤكد عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار البطالة.

و بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 89.3 وهى قيمة غير معنوية ، مما يؤكد عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار الفقر.

كما بلغت قيمة $كا^2$المحسوبة 153.2 وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار الاغتراب الاجتماعي بين افراد العينة البحثية.

وبلغت $كا^2$المحسوبة 83.6 هى قيمة معنوية عند مستوى 0.05 ، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المشكلات الأسرية.

وأخيرا بلغت قيمة كا^{2}المحسوبة 47.9 وهى قيمة غير معنوية ، مما يؤكد عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وتزعزع استقرار المجتمع.

وبناءا على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائي الثالث جزئيا" -لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين انخفاض عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المخاطر الاجتماعية (البطالة- الفقر-تزعزع استقرار المجتمع) ، وقبول الفرض البديل **جزئيا**" توجد علاقة ذات دلالة احصائيا بين عدد ساعات العمل اليومية بالورشة وانتشار المخاطر الاجتماعية (الإغتراب الاجتماعي-المشكلات الأسرية).

وبناءا على النتائج الميدانية السابقة ، تبين أن ركود صناعة الاثاث والذى يتمثل فى انخفاض الانتاجية و انخفاض حركة الشراء والبيع وزيادة المخزون من الاثاث، وانخفاض عدد ساعات العمل اليومية أدي لجوء الكثير من الورش الاستغناء عن العمال، بالاضافة إلى احلال التكنولوجيا بدل من الأيدي العاملة فى الورش الكبيرة و مصانع صناعة الأثاث أدي ذلك إلى انتشار البطالة ، ويترتب على ذلك انخفاض او انعدام الدخل من ثم انتشار الفقر. ومشكلتي البطالة والفقر تؤثر سلبيا على سلوك الافراد العاطلين من خلال شعورهم بالاغتراب والانحرافات النفسية والسلوكية.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التضامن الآلي والعضوي (إميل دوركايم) التى تشير إل أن عدم المساواة و زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والآلات وإحلالها بدلا عن العمال والصناعات الحرفية الصغيرة أدت إلى اغتراب العمال عن جماعاتهم الأولية خاصة الأسرة، كما خلقت المظاهر الجديدة للحياة الصناعية نوعا من التوتر والمشكلات الاجتماعية.

أما عن تأثير ركود صناعة الاثاث على المشكلات الأسرية فتمثل ذلك من خلال تأثير البطالة والفقر على العلاقات الأسرية، وقد تبين عدم قدرة رب الأسرة على توفير بعض المستويات المادية التي تعدها الأسرة ذات أهمية فى حياتها أدي إلى تدهور العلاقات الأسرية وتفكك الروابط التى تربط أفراد الأسرة ببعضهم الآخر. كما أن وجود ظاهرة البطالة وتراكم معدلاتها يشكل خطورة على المجتمع، لأنه يدفع بهؤلاء العاطلين لأن يكونوا مصدر تهديدا للاستقرار الاجتماعي والأمني للمجتمع .

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة(روبرت ميرتون) والتي تعتبر البطالة والفقر بمثابة الوظيفة الظاهرة لركود صناعة الأثاث، أما المخاطر الاجتماعية والتي تتمثل في فقدان المعايير الاجتماعية، الاغتراب ، الميل للانحرافات السلوكية والجريمة بمثابة وظيفة كامنة لركود صناعة الأثاث وأحد المعوقات الوظيفية التي تؤدي إلى حدوث خلل في الوظيفة الاجتماعية لصناعة الأثاث.

التوصيات:

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن ركود صناعة الاثاث راجع الى انخفاض الانتاجية وتراكم المخزون من الأثاث ، وذلك بسبب ارتفاع اسعار الخامات فى هذه الصناعة وعدم وجود تسويق للمنتج, فنتج عن هذا الركود قيام الكثير من اصحاب الورش بغلق ورشهم وتسريح العمال المهرة ، وانتشار البطالة التى تسببت فى تفكك الأسر وانتشار ظاهرة الطلاق بعد أن اصبح رب الأسرة عاجز عن الوفاء بمتطلبات الحياه ، واثقلته الديون ليقضي يومه جالسا بالقهاوي هربا من مشاحنات البيت.

لذا توصى الدراسة بالآتى:

قيام وزارة الصناعة والتجارة بوضع خطة قوية لتوفير المواد الخام الضرورية لصناعة الأثاث بأسعار مناسبة، ومنع استغلال واحتكار كبار التجار رؤوس الأموال في دمياط من السيطرة على تجارة الأخشاب، وكذلك فتح أسواق جديدة للأثاث الدمياطي ، وتنوع تصديرها في كل من الاسواق داخل مصر وخارجها.

تفعيل دور الشركة المصرية للأخشاب التى تخضع للدولة باستيرادها للمادة الخام وبيعها بهامش ربح بسيط حتى نقضى على حالة احتكار المادة الخام للخشب ونزول سعرها وبالتالى تكلفتها ومنها خفض تكلفة المنتج النهائى حتى نحصل على منتج منافس بالجودة والسعر سواء محليا كان أوعالميا.

المراجع:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(2017).النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام 2017، جمهورية مصر العربية.

الدراوشة ، عبدالله سالم(2014) ، أثر الفقر والبطالة على السلوك الاجرامي فى المجتمعالأردني من وجهة نظر العاملين فى جهاز الأمن العام ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، مجلد7،عدد2 ، الجامعة الأردنية، الأردن.

القرنفلي ،أيمن مصطفي (2020) ،المخاطر الاجتماعية للبطالة: دراسة ميدانية لعينة من شباب المناطق العشوائية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،العدد 34 ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قناة السويس ، ص ص 483 - 424

المناور، فيصل (2015) ،المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات

الاجتماعية، العدد ٩٩، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة.

المناور ، فيصل حمد، راشد ثامري(2018) ،واقع المخاطر الاجتماعية في الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 46، العدد الأول ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، ص ص 11-56.

حسن، محمد(2020) : دور الصناعات اليدوية و الحرفية فى التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية: دراسة فى تحليل السياسات ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 22 ، عدد الاول ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص ص 63-103.

خياري، رقية ، الطاهر ابراهيمي(2014) : السياسات التنموية فى الجزائر وانعكساتها الاجتماعية(الفقر -البطالة) ، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع ، كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.

زايد ، أحمد(2013) ، التخطيط لأليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية-ورقة بحثية مقدمة لندوة إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي ، ابوظبي.

عبدالرحمن ، عبالله محمد(2006) ، علم الاجتماع الاقتصادي- الجزء الأول:النشأة والتطور ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

عيسى، محمد عبدالشفيع(1999) ، أفكار جديدة للنقاش حول الاقتصاد السياسي للفقر والتهميش والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مجلد 8، عدد،17، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ص ص 132-150.

عوض ، شريف محمد(2015) : اثر الركود الاقتصادي فى الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط(صناعة الأثاث نموذجا) ، حوليات آداب عين شمس ، المجلد 43 ، العدد 4 ، جامعة عين شمس، مصر، ص ص 109-181.

قيرة، إسماعيل(2003)، مجتمع التهميش الى اين، مهمشوا المدينة العربية نموذجا ، مجلة المستقبل العربي، مجلد 25، عدد 290 ابريل ،مركز دراسات الوحدة العربية , لبنان ،ص ص 55-74

قناوي ، شادية على(2012) ، المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، ليدز للنشر والتوزيع ، القاهرة.

قوندي،سمير(2016) ، مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري:إشكاليات نظرية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد47، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار ،عنابة، الجزائر ،ص ص 177-194

ليلة، علي، أماني قنديل(2008)، الإدارة الرشيدة للحكم، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

معبد، ياسر على ، أماني مشهور هندي، أميرة عطية على الصاوي(2020) : معوقات تصدير الأثاث المصري ، مجلة الفنون والعلوم التطبيقية ، المجلد 7 ، العدد 4 ،جامعة دمياط، مصر، ص ص 69-79.

هندي ، أماني أحمد مشهور(2016) : مهارة العامل الدمياطي بين الحرفة والصناعة ، مجلة التصميم الدولية ، مجلد6 ، عدد3، الجمعية العلمية للمصممين ، مصر، ص ص 53-60.

Maxwell, A. 1993: The Underclass, Social Isolation and concentration Effect , Critique of nthropology, Sag, London,U.13,No3.

Steven, K., Thompson, 2012: Sampling. Third Edition, p:59-60

جدول 1: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية

السن	التكرار	%	حجم الأسرة	التكرار	%	التخصص الحرفي	التكرار	%
من 20-35 سنة	146	38,7	من1-3 فرد	143	38,0	صاحب ورشة	146	38,7
من 36-51 سنة	179	47,5	من4-6 أفراد	215	57,0	صنايعى	182	48,3
من52-67 سنة	52	13,8	من7-9 أفراد	19	5,0	صبي	33	8,7
الحالة الاجتماعية			المستوي التعليمي			أجير باليومية	16	4,3
أعزب	79	20,9	لا يقرأ ولايكتب	61	16,2	الدخل الأسبوعي		
متزوج	240	63,7	ابتدائية	148	39,2	أقل من 300 ج	137	36,3
مطلق	35	9,3	مؤهل متوسط	126	33,4	من 300-900ج	187	49,6
أرمل	23	6,1	فوق متوسط	36	9,6	من900-1200ج	47	12,5
عدد سنوات العمل بصناعة الأثاث			جامعي	6	1,6	أكثرمن 1200ج	6	1,6
أقل من 10 سنة	98	26,0						
10-20 سنة	174	46,1						
أكثر من 20 سنة	105	27,9						

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث ن=377

جدول 2: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير معدل الانتاجية الشهرية في السابق والوقت الراهن

معدل الانتاجية الشهرية	فيما قبل خمس عشرة سنة (2008)		فى الوقت الراهن (2023)	
	تكرار	%	تكرار	%
أقل من حجرتين	56	14,9	202	53,6
2-4 حجرة	91	24,2	87	23,1
من 4-6 حجرة	180	47,7	88	23,4
6 حجرات فأكثر	50	13,4	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث ن=377

جدول 3: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغيرعدد ساعات العمل اليومية بالورشة

مستوي المتغير	التكرار	%
أقل من 6 ساعة	189	50,1
من 6-8 ساعة	135	35,8
9-12 ساعة	53	14,0
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث	ن=377	

جدول 4: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمتغير انخفاض حركة الشراء والبيع وتراكم المخزون.

انخفاض حركة الشراء والبيع وتراكم المخزون	التكرار	%
عالية(13-15)	305	81.0
متوسطة(9-12)	35	9.2
ضعيفة(5-8)	37	9.8
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث	ن=377	

جدول 5: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة.

تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار البطالة	التكرار	%
عالية(14-18)	248	65.8
متوسطة(10-13)	63	16.7
ضعيفة(6-9)	66	17.5
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث	ن=377	

جدول 6: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار الفقر

تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار الفقر	التكرار	%
عالية(14-18)	186	49.3
متوسطة(10-13)	127	33.7
ضعيفة(6-9)	64	17.0
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث	ن=377	

جدول7: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا مخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار مشكلة الاغتراب الاجتماعي

تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار الاغتراب الاجتماعي	التكرار	%
عالية(14-18)	267	70.8
متوسطة(10-13)	56	14.9
ضعيفة(6-9)	54	14.3
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث	ن=377	

جدول 8: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمخاطر ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية

تأثير ركود صناعة الأثاث على انتشار المشكلات الأسرية	التكرار	%
عالية(14-18)	131	34.7
متوسطة(10-13)	185	49.1
ضعيفة(6-9)	61	16.2
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث	ن=377	

جدول 9: توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمخاطر ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع

تأثير ركود صناعة الأثاث على استقرار المجتمع	التكرار	%
عالية(14-18)	264	70.0
متوسطة(10-13)	76	20.2
ضعيفة(6-9)	37	9.8

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث ن=377

جدول10: نتائج اختبار($كا^2$) للعلاقة بين متغيرات ركود صناعة والاثاث وانتشار المخاطر الاجتماعية

المخاطر	البطالة		الفقر		الاغتراب الاجتماعي		المشكلات الأسرية		تزعزع استقرار المجتمع	
مظاهر الركود	درجات الحرية	قيمة $كا^2$	درجات الحرية	قيمة $كا^2$	درجات الحرية	قيمة $كا^2$	درجات الحرية	قيمة $كا^2$	درجات الحرية	قيمة $كا^2$
انخفاض معدل الانتاجية	6	165.2**	6	141.5**	6	119.6**	6	88.9**	6	74.3**
انخفاض حركة الشراء والبيع	8	180.8**	8	147.1**	8	167.8**	8	120.9**	8	116.9**
عدد ساعات العمل اليومية	4	80.3	4	89.3	4	153.2**	4	83.6*	4	47.9

(**)-معنوية عند مستوي 0.01 (*)= معنوية عند مستوي 0.05

Social risks for the furniture industry recession in the countryside of Damietta Governorate

(Field study on the workers in furniture industry at one of Damietta Governorate villages)

H. M. Abd El Aal *

Department of Agricultural economic and social sciences, Faculty of Agriculture, Damietta University, Damietta, Egypt

* Corresponding author E-mail: Hoda-mostafa@du.edu.eg (H. Abd El Aal)

ABSTRACT

This research aims to knowing the furniture industry recession reasons in the countryside of Damietta Governorate, also to knowing the social risks that resulted from the furniture industry recession. A simple random sample of 377 respondents was selected in the village of Sinaniya in order to achieve the purposes of the research, and also Field data was collected using the personal interview questionnaire method. Also, K^2 test were used to analyze field data. The research reached several field results, the most important of which are: the most important reason of the furniture industry recession in the countryside of Damietta Governorate: the high prices of the materials, the furniture marketing problem and its accumulation in exhibitions, and the high costs of participating in large exhibitions. The field study also indicated that there is a significant direct relationship between furniture industry recession variable and the spread of social risks of (Unemployment - poverty - social alienation - the spread of family problems - the spread of social problems).

Keywords: Unemployment; poverty; social alienation; the spread of family problems; the spread of social problems.